الصيغة والوزن في الدرس الصرفي بين القديم و الحديث

form and meter in ancint morphological studies and recent linguictic studies

أ-الحاج تته [1،*]

[1]جامعة الجزائر 2 ، (الجزائر)، tetafgraphic@gmail.com

تاريخ الإيداع:2021/04/26 **تاريخ المراجعة:** 2021/05/18 **تاريخ النشر:** 2021/06/30

ملخص:

تتبع هذه الورقات الفرق بين الصيغة و الوزن عند القدماء والمحدثين: فالقدماء من خلال توظيفهم للمصطلحين يظهر أنهم كانوا على دراية بالفرق بينهما لكن اهتمامهم بضبط الإجراءات على حساب ضبط المفاهيم والتبادل في استعمالهما جعلا المصطلحين يظهران كأنهما مترادفان .

أما المحدثون فقد أصابوا في الدعوة إلى ضرورة التحديد الدقيق للمصطلحين خدمة للتحليل اللغوي، لكنهم اختلفوا في هذا التحديد فمنهم من جعل الصيغة مبنى صرفيا نظريا و الميزان مبنى صوتيا يظهر في الاستعمال، ومنهم من يرى أن الصيغة هي ما يظهر في الاستعمال والوزن هو القيس النظري للمفردة كما استعمله القدماء ، ورأى البحث أن نحافظ على مفهوم الوزن كما هو في التراث ونَحُد الصيغة اصطلاحيا بأنها الوزن محملا بالمادة المعجمية .

الكلمات المفتاحية: الصرف .الوزن .الصيغة .القدامى .المحدثين.

Abstract:

this linguistic research aims to clarify the nature of Arabic morphology.To implement that objective it depends on disclosing the relationship between the form and meter. and we try in this paper to explain the difference between the two words in ancient morphological studies and recent linguistic studies.

This paper also deals in detail with the major terminological problems in the Arabic morphology .where the terminology has an importance in determining research directions and build scientific theories.

Conclusion came to list the most important results that addressed the research

***Key words**: morphology; form; meter; Arabic ; terminology*

* المؤلف المراسل.

تقديم:

لاشكّ أن أيّ بناء نظري في أيّ علم من العلوم يحتاج إلى دقّة الوصف المؤدّي إلى وضوح المسلك والابتعاد عن الغموض المؤدّي إلى الخلط في المفاهيم .

ومهما بلغ الواصف من دقة في الوصف لا يكون هذا مجديا إلّا باتفاق القوم على وصفه وهو ما يُعرف بوحدة المصطلح ولا يخفى ما لتداخل المصطلحات والاضطراب في استعمالها من دور في صعوبة الوصول إلى النتائج المرجوة والتشويش على الباحث بله المتعلم.

وللصرف العربي نصيب غير قليل من تداخل المصطلحات المعبّرة عن المفهوم الواحد أو ما يظهر في صورة المفهوم الواحد لدقة الفروق الفاصلة. كما قد تتعدّد المفاهيم المنضوية تحت مصطلح واحد، واعتقد أن ذلك نتيجة طبيعية لمراحل وضع المصطلح، ومناهج الصرفيين في المراحل المتعاقبة ومن هذا المنطلق رأيت أن أعالج إحدى القضايا الّتي ظهرت فيها مشكلة تحديد المصطلح بارزة تحتاج إلى حل من المتخصصين حتى يزول الالتباس وينتفي الغموض وبداية الحل إبداء الرأي وهذه القضية هي : " الصيغة والوزن ".

لقد ارتبط مفهوم الوزن بمجموعة من المصطلحات المتداخلة معه منها: البناء والمثال والهيئة ولكن المصطلح الذي بقي لصيقاً به و يلتبس به كثيرًا هو مصطلح الصيغة، ولهذا حاولت في هذه الصفحات توضيح مدى الالتباس الواقع بين المصطلحين من خلال مناقشة مقولات القدماء والمحدثين.

أولا. الصيغة والوزن عند القدماء:

لا نكاد نلمس عند القدماء الحدود الفاصلة بين المصطلحين بشكل صريح، فيظهران كأنهما مترادفان يستعمل أحدهما في نفس السياق الذي يستعمل فيه الآخر.

لكن ينبغي أن لا نتسرع في الحكم بترادفهما فالذي يجعلهما بهذه الصورة هو منهج النحاة القدماء إذ على الرغم من وعيهم بأهمية المفاهيم النحوية وما تلعبه من دور في الوصف والتفسير نجدهم يركزون على وصف نظام العربية دون تعرضهم للأدوات الواصفة له " فالحد عند النحاة الأوّلين لا يحدد المعاني والمفاهيم بل يختص بضبط الإجراءات أو العمليات التي تتولد منها العبارات ولا يكون للحد عند سيبويه ومعاصريه أي وظيفة أخرى إلّا هذا التحديد الضابط الإجرائي "[1]

فالتعامل الإجرائي يجعل الحدود الفاصلة بين المصطلحات تضمحل أو تنعدم فإذا تأملنا قول المبرد - ولعلّه أول من استخدم مصطلح صيغة - : " فإنْ صُغتَ اسما لا تريد به مكانا من الفعل ولا زمانا للفعل ولا مصدرًا قُلْتَ في (مَفْعَل)من(القول): هذا مَقْوَل، ومن (البيع) هذا (مَبْيَع)[2]

نجد قوله: قُلْتَ في " مَفْعَل" من القول هذا " مَقْوَل" يدل على أنّه يريد صغت من حروف كلمة " القول" كلمة أخرى على وزن " مَفْعَل " فحصلتَ على " مَقْوَل " فما نصوغه على وزن معيّن هو الصيغة وما نصوغ على مثاله الكلمات هو الوزن، وبعد أن تنسبك حروف الكلمة في الوزن المقصود لتكون على هيئة معينة تصِير الصيغة تدل على الوزن والوزن يدل على الصيغة.

ونتابع قول ابن جنّي: " اعلم أنّ معنى قول أهل التصريف اِبْنِ لي من كذا مثل كذا إنّما معناه فُكَّ صيغة هذه الكلمة وصغ من حروفها مثل هذا الذي قد سئلت أنْ تبني مثله بأن تضع الأصل بحذاء الأصل والزائد بإزاء الزائد، والمتحرك بإزاء المتحرك والساكن بإزاء الساكن، وتضم ما سألَك أن تضمه وتفتح ما سألك أنْ تفتحه، وتكسر ما سألك أن تكسره، فتحتذي المثال المطلوب "[3]

فنفهم من قوله: (فكّ صيغة هذه الكلمة ...) أن المقصود من صيغة الكلمة حروفها ووزنها لا مجرد وزنها.

فقولهم: صغ من (ضرب) مثل (جوهر) أي أعد صياغة ضرب على وزن(جوهر) وهو (فوعل)، فنقول: ضورب. ولا يُقال: زن ضرب على مثل جوهر ولا زن ضرب على وزن فوعل. بل يقال: اجعل (ضرب) على وزن (فوعل)لأننا في هذه الحالة لسنا في حاجة إلى تقدير الأصلي والزائد من (ضرب) ولا في حاجة إلى معرفة المتحرك والساكن وإنما نحن في حاجة إلى إعادة سبك كلمة (ضرب) على وزن آخر وهيئة أخرى. فالصياغة كما يظهر من وصفهم للعمل الذي يجرونه على الكلمات هي إعادة صياغة الكلمة على وزن معيّن.

والوزن هو تحديد صورة الكلمة بعد استقرارها في هيئة معينة. فيقولون وزن(سيّد) (فيْعل) ووزن خطايا (فعائل) ... .

إلا أنّه لا مانع عندهم من استعمال الصيغة بمعنى الوزن إذا أريد بها هيئة الكلمة في حركاتها وسكناتها والأصلي والزائد فنقول: (ضرب) على وزن (جلس) و (ضارب) على وزن(جالس).

ولا مانع من استعمال " الوزن" بمعنى " الصيغة" فنقول: صيغة " فعل" وصيغة "فاعل" ، في الأوزان الثابتة التي يقاس عليها، وهذا التبادل في الاستعمال لا يدل على اضطراب في الاستعمال- لأن الأمر كان واضحاً عندهم- بقدر ما يدل على جانب من فكرهم المتمثل في ضبط الإجراءات ووصف العمليات التي يحكمها نظام اللّغة، فالحد عندهم هو وصف نمط من الإجراءات تؤدي إلى نتيجة لا ذكر الصفات المميزة للمفاهيم، وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى ذوبان الحدود الفاصلة بين المصطلحات المستعملة بسبب تبادل الأدوار بينها وهو ما يوهم بترادفها أو باضطراب النحاة في استعمالها.

وهو ما أغرى بعض المحدثين بتوجيه انتقادات غير قليلة للنحاة القدماء في طريقة تناول المباحث اللغوية.

ثانيا. الصيغة والوزن عند المحدثين:

لعلّ أوّل مَن حاول التفريق بين المصطلحين: " صيغة" و "وزن" هو تمّام حسان في كتابه: " اللّغة العربية معناها ومبناها"[4]

فاعتبر الصيغة مبنى صرفياً والميزان مبنى صوتياً، وقد يتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان، وقد يختلفان.

فمثّل لاتفاق الصيغة مع الميزان بالفعل " ضرب" صيغته (فَعَلَ)، وميزانه (فعل). ومَثَّلَ لاختلافهما بالفعل (وقى) فجعل صيغته (فَعَلَ) وعندما نصوغ فعل الأمر منه على مثال (اِفْعَلْ) نجده يؤول إلى (قِ) فإذا بحثنا عن مقابله في (اِفْعَل) وجدنا الحرف (عِ) فنحكم على أنّ صيغته هي (اِفْعَل) ووزنه هو (عِ)

وعاب على علماء الصرف عدم احتفائهم بالفروق بين شكل " الصيغة" وشكل " المثال" وقال: " زعموا في قال وهو ينتمي إلى صيغة (فَعَل)" أنّه على وزن "فَعَل "أيضًا وليس على وزن (فال) وما إصرار علماء التصريف هنا على وحدة الصيغة والميزان بمجدٍ فتيلا ".[5]

ثم بيّن الفروق التي يراها بين الصيغة والميزان حتى يجمع التحليل بين مراعاة المبنى الصرفي للمثال، والصورة الصوتية النهائية التي آل إليها فقال: " مِن الأجدى أنْ نلقي على عاتق الصيغة بيان المبنى الصرفي الذي ينتمي إليه المثال، وأن ننوط بالميزان أمر بيان الصورة النهائية التي آل إليها المثال ولو اتحد هذا وذاك لغاب من تحليلنا أحد هذين الأمرين الهامين"[6]

وحسب ما يظهر من كلامه تكون " الصيغة" هي المبنى الصرفي المفترض والمجرد للمثال والميزان هو الصورة الصوتية الظاهرة للمثال.

أي أنّ الصيغة هي ما ينبغي أنْ يكون عليه المثال فهي الأصل المفترض تحقيقه في الكلام، لكنّه قد يتحقق بالفعل وقد تحيط به بعض الظروف فلا يتحقق على تمامه، وتطرأ عليه تغيرات فيظهر في الاستعمال على نحوٍ من التغيّر فيتكفّل الميزان بتمثيل هذا الوجه الظاهر ولعل الفروق التي أرادها الباحث بين الصيغة والميزان تتضح أكثر من خلال تتبع هذه الأمثلة:

بالنسبة للصحيح تتفق الصيغة مع الميزان ولا يوجد أي فرق، فالفعل " ضرب" صيغته (فَعَلَ) ووزنه (فَعَلَ) وكل ما يطرأ عليه من تصرف تبقى صيغته تتفق مع وزنه فيضرب صيغته ووزنه: يفعل، وكذلك ضارب،(فاعل) للصيغة والوزن، ومضروب: (مفعُول) للصيغة والوزن... .

أما بالنسبة لما يقع فيه الحذف فتختلف الصيغة عن الميزان، إذ تبقى الصيغة بمكوناتها كاملة كأن لم يقع في المثال حذف لأنها تمثل المبنى الصرفي المفترض، ويحذف من الميزان ما يقابل المحذوف من المثال الموزون، ففعل الأمر: (قُلْ) صيغته (اِفْعَلْ) ووزنه (فُلْ)

و(صِفْ) صيغته (اِفْعَل) ووزنه (عِلْ) و (اِسْعَ) صيغته (افعل) ووزنه (اِفْعَ) و (ق) صيغته (اِفْعَل) ووزنه (عِ)

أمّا ما وقع فيه الإعلال فصيغته تختلف عن وزنه، فالفعل،" قال" مثلا: صيغته (فَعَلَ) ووزنه (فال) و(دَعَا) صيغته (فَعَلَ) ووزنه (فعا) و(رَمَى) صيغته (فَعَلَ) ووزنه (فَعَى)

وما وقع فيه الإبدال تختلف أيضًا صيغته عن وزنه، فمثلًا: (وصف) عندما يصاغ على وزن (افتعل) تبدل (الواو) وهي فاء الكلمة "تاءً" وتدغم في تاء الافتعال فتصير على النحو التالي: وصل->اوتصل->اتتصل-> اِتَّصَل.

ونقول: (اتَّصَلَ) صيغته (افتعل) ووزنه (اِتَّعَلَ) وكذلك (اِدِّعَاء)->ادتعاء،

صيغته: (افتعال) و وزنه (اِفِّعَال).

وما يمكن قوله بعد هذا أنّ الصيغة والميزان لا يختلفان في باب الصحيح، وفي ما وقع فيه الحذف تكون الصيغة بمثابة وزن الأصل عند القدماء فكثيرًا ما يطلقون عبارة: ...وفي الأصل وزنه كذا...

أما الوزن عند الباحث في هذا الباب فلا يختلف عنه عند القدماء.

ويظهر الخلاف جليا بين الباحث وعلماء الصرف القدماء في باب " الإعلال والإبدال" إذ الصيغة عنده هي ما يعتبرونه (الوزن) أي اعتماد أصل الكلمة في الوزن، فالفعل (قال) مثلا صيغته عند الباحث (فعَل) وهو وزنه عند القدماء،أما وزنه عند الباحث فهو (فال) وجمهور القدماء لا يعتدون بهذا*

فالفرق بين الصيغة والوزن حسب ما قدّمه الباحث لا يظهر إلا في باب الإعلال والإبدال إذا استثنينا مجرد الاصطلاح، فالقول في باب الحذف أنّ (قاضٍ) وزنه في الأصل (فاعل) ووزنه الآن (فاعٍ) لا يختلف فيما اعتقد عن قول الباحث: صيغته (فاعِل) ووزنه (فاعٍ) والفرق الذي يظهر في باب " الإعلال والإبدال " يكمن في أنّ الوزن عند الباحث يمثل الصورة الصوتية للمثال وهو أمر هامّ عنده للتفريق بين علمي الصرف والأصوات،وإذا اتفقنا على أهمية الوزن في التحليل الصرفي فلا اعتقد أنّ له نفس الأهمية في التحليل الصوتي، نعم فالوزن صوتيًا قد يفيد في تحديد الإيقاع والصوامت والصوائت والمقاطع... لكنه لا يحدّد الصفات المميِّزة للحروف فالوزن (فال) لا نفهم منه صفات الحروف التي تحلّ في موضع الفاء ولا في موضع اللام، ولا يحدّد عين الكلمة هل هي " واو" أو " ياء" فالوزن لا يمثل مقياسًا نظريا من الوجهة الصوتية فـ" قَالَ" تختلف عن " باع" وهذه تختلف عن " خاف" وهكذا.

ولهذا فالدراسة الصوتية تعتمد على دراسة المثال نفسه لا وزنه وهو ما يبين نجاعة ما اختاره الصرفيون من اعتماد الميزان لإبراز الأَصلي والزائد وردّ المعتل إلى نظيره من الصحيح[7]، وترك الصورة الصوتية للمثال نفسه ولم يعتدوا بوزنه.

ولو أنّ الباحث تحدث عن كيفية التعامل مع بعض الأسماء وعدم الاكتفاء بنماذج من الأفعال لكان أوضح، ففي مثل " إنسان " هل الصيغة " إفْعَلان " أم " فعلان " وهل الوزن " إِفْعَان " أم " فعلان " وكذلك كثير من الأسماء المختلف في أصولها.

ومن الناحية التطبيقية عندما تحدث الباحث عن إمكانية تشابه صيغتين في النظام مع اختلاف معناهما[8] قدّم أمثلة فجاء في المثال الرابع: " تفاعلا وأخواتها صالحة للماضي المسند إلى ألف الاثنين والمضارع المجزوم المسند إليها والأمر المسند إليها"[9]

وهو يريد: هُمَا تفاعَلَا (في الماضي)، وأنتما إنْ تتفاعلا (في المضارع) مع حذف إحدى التاءين تصير: إن تفاعلا، وأنتما: تفاعلا (في الأمر) فنجد صيغة واحدة هي: (تفاعلا) صالحة للماضي والمضارع والأمر.

وأشار إلى أنّ " الذي قيل في (تفاعلا) هنا يقال مثله في (تفاعلوا) و (تفاعلن) و (تفعّلَا) و(تفعّلوا) و(تفعّلْنَ) وكذلك (تفاعل) و (تفعَّلُ) كما يتضح في الجدول الآتي"[10]: وقدّم جدولا فيه تصريف الصيغة مع جميع الضمائر آثرت عدم الإطالة بذكره لسهولة الرجوع إليه في المرجع المشار إليه وقدّم ملاحظة على أنّ " المضارع في كل ذلك على حذف إحدى التاءين كما في " ولا تنازعوا "[11].

وما يبدو لي أن لا تشابه بين صيغتين في الماضي والمضارع: (تفاعلا و إن تفاعلا) أو المضارع والأمر (إنْ تفاعلا و تفاعلا) والتشابه الحادث إذ اعتمدنا مبدأ التفرقة التي نادى بها الباحث هي بين وزنين أو بين صيغة ووزن ذلك أنّ (تفاعلا) في المضارع هي وزن لا صيغة لأنها تمثّل الصورة الصوتية النهائية على حد تعبيره، والصيغة هي (تتفاعلا) بدون حذف التاء لأنها تمثل المبنى الصرفي، فالفعل المضارع المبدوء بتاء عندما تدخل

عليه تاء المضارع يكون بتاءين في أصل الوضع وهو ما تتكفل به الصيغة في مذهب الباحث، وقد تحذف إحدى التاءين تخفيفا فيصير المثال بتاء واحدة في الاستعمال وهو ما يتكفل به الميزان.

وهو ما يجعلنا نقول: إنّ الباحث لم يكن صارماً في تطبيق مبدأ عدم الوحدة بين الصيغة والميزان.

وفي " الخلاصة النحوية " التي أرادها الباحث أن تكون تطبيقا لدراسته النظرية " اللغة العربية معناها ومبناها " [12] لم يكن في تطبيقه ملتزما بالفروق التي نادى بها نظريا بين الوزن والصيغة إذ اعتبر " قال " على وزن " فَعَل " ورمى على وزن " فَعَل" واستقام على وزن " استفعل "[13] وحق هذه الأفعال أن تكون أوزانها " فال" و " فَعَى " و " استفال " على التوالي لأنّ ما ذكره يمثل الصيغة لا الوزن حسب الدراسة النظرية للباحث.

وكذلك جعل " واقٍ " و " طاوٍ " على وزن " فاعل "[14] وهذه صيغتهما، إذ وزنهما " فاعٍ " .

وفي حديثه عن أوزان الثلاثي المزيد ذكر من المزيد بحرف الوزن " أفعل " مثل " أكرم " وهذه صيغة لا وزن، إذ في الاستعمال تظهر أوزان أخرى تحت هذا الفرع مثال: " أفالَ " و " أفعى "...

وكذلك الحال في المزيد بثلاثة أحرف جعل من أوزانه " استفعل " وفي الاستعمال تظهر أوزان أخرى تحت هذا الفرع منها " استفال "[15]

وسار على مذهب تمام حسان باحثون آخرون، حيث اعتبر أحدهم أنّ المصطلح " صيغة " هو الأقرب إلى المستوى النظري الذي يكشف عن المفردة في بنيتها العميقة وهو يرى استعمال المصطلح " صيغة " أنسب في مجال القيس النظري للعناصر الصوتية التي تمثل مكونات المفردة في بعدها المجرد، فهي آلة لقيس العناصر الأصلية والزائدة.

ويرى استعمال المصطلح " وزن" أقرب إلى مستوى الأداء الكلامي فهو آلة لضبط إيقاع المفردة في صورتها السمعية [16]

وانطلق الباحث في تصنيفه هذا من حكمه على أنّ علماء اللغة القدماء أدركوا مستويين لبنية المفردة هما المستوى النظري ومستوى الاستعمال، لكنّهم لم يميّزوا بينهما منهجيًا فخلطوا بينهما في غالب الأحيان، ورأى مظاهر هذا الخلط في ما قالوه حول أبنية الأسماء والمصادر والأفعال واكتفى بتقديم أربعة نماذج على سبيل التمثيل هي[17]:

1- فَعَوَّل: عَكَوَّك (القصير الملزّز المقتدر الخلق)، وقيل وزنه: فَعَلّع.
2- فُعْلُلُ: بُلْبُل، ومنهم من رأى أنّه على وزن: فُعْفُع.
3- فِئْعُلَان: نِئْدُلَان (الكابوس)، وقيل وزنه: فِعْلُلَان.
4- فَاعَلُوت: طَاغُوت، وقيل وزنه فَاعُول.

ويمكن حوصلة تحليله للأمثلة المذكورة في الجدول الآتي:

المفردة	المستوى النظري	مستوى الاستعمال
عَكَوَّك	فَعَوَّل	فَعَلّع
بُلْبُل	فُعْلُل	فُعْفُع
نِثْدُلَان	فِعْلُلَان	فِثْعُلَان
طاغوت	فَاعَلُوت	فاعُول

واتخذ من اختلاف القدماء في وزن هذه الأمثلة دليلًا على أنّ " الصيغة " تمثل المستوى النظري، والوزن يمثل المستوى الاستعمالي وأكد هذا بما أورده في الهامش: "لا تعكس الأمثلة المذكورة اختلاف القدماء في تصور الأصلي والزائد من الحروف كما يمكن أن يبدُوَ للبعض، فالأصلي والزائد مِن الحروف في هذه الأمثلة لا خلاف فيه، لكن الخلاف في صيغة المفردة، وهو خلاف يعود في نظرنا إلى اعتماد بعض العلماء على الصورة السمعية للمفردة واعتماد بعضهم الآخر على صيغتها المجردة"[18]

ولكننا نرى أنّ اختلاف القدماء في وزن الأمثلة المذكورة وغيرها مرَدُّه في الغالب إلى الاختلاف في تصور الأصلي والزائد، وليس إلى اعتماد بعض العلماء على الصورة السمعية للمفردة واعتماد بعضهم الآخر على صيغتها المجرّدة كما ذهب إليه الباحث، ثمّ كيف حكم بعدم الخلاف بينهم في تصور الأصلي والزائد وهو ظاهر.

فالذين قالوا " عكوّك " على وزن " فعوّل " ذهبوا إلى أنّ الأصل " عكك" والواو المضاعفة زائدة وهي زيادة حروف " سألتمونيها " لا زيادة تضعيف فهنا " واوان " زائدتان لا واحدة، والعين والكاف المضاعفة أصول. ولهذا عدّه ابن القطاع في باب المضعف من الثنائي، والثنائي عنده " ما كان على حرفين من حروف السلامة ولا تبال أنْ تتكرر فاؤه أو عينه أو يلحق بالثلاثي أو الرباعي أو الخماسي أو السداسي أو السباعي "[19]. فالعين والكاف أصلان، ومضاعفة الكاف ألحقه بالثلاثي، ولهذا قال أبو حيان: " وأكثر النحاة لا يُفْرِد هذا النوع بالذكر بل يدخله في مطلق الثلاثي "[20] وهكذا صنفه السيوطي[21] في باب الثلاثي لأنه صار بعد التضعيف ثلاثيا.

والذين قالوا " عَكَوَّك " على وزن " فَعَلّع " ذهبوا إلى أنّ الأصل: " عكا " وهو من الثلاثي، والواو زائدة من حروف الزيادة والكاف زائدة بالتضعيف، نُقِل عن الجوهري " عكوّك فَعلّع بتكرير العين وليس من المضاعف "[22] وقال ابن القطاع: " وقيل وزنه، فَعَلَّع " من عكت الناقة إذا سمنت وغلظت فيكون حينئذ ثلاثيا ".[23]

فالاختلاف كما يظهر في تقدير الأصلي والزائد لا في المستوى النظري ومستوى الاستعمال كما رأى الباحث.

والذين قالوا: " بلبل " على وزن " فُعْفُل " ذهبوا إلى أنّ الأصل " بلل " وكرّرت فاؤه فألحق بالرباعي، والذين قالوا: وزنه " فعْلُل " لم يراعوا التكرار ووزنوه بزيادة لام ثانية على طريقة وزن الرباعي.

وسيبويه ومن تبعه عندما وزنوه على " فُعُّل " اعتبروه مكرّر العين: " بُلْلُل " فاستبدلوا بالباء اللام الثانية لتوالي الأمثال فصار " بُلْبُل " على وزن " فُعُّل " أي: فُعْعُل.

والفراء ومن تبعه وزنوه على " فُعفع " فاعتبروه على أصليين: الباء واللام مكرّرين فهو من الثنائي المكرر، وتكرار الأصلين عوض عن اللامين لأنه رباعي مجرّد، وفُعْفُع= فعلل. وهذه الحالة الوحيدة في نظري التي يعود الخلاف فيها اعتماد الصورة السمعية مرّة، واعتماد الصيغة المجردة مرّة أخرى كما ذهب إليه الباحث.

أما عن المثال: " نئدلان " فالذين قالوا: وزنه " فِعْلُلَان " رأوه من " نئدل " فالنون والهمزة والدال واللّام أصول، والألف والنون الأخيرة زائدتان. فهو رباعي مزيد.

وقد صنفه الفيروز أبادي في باب اللام فصل النون المادة : " نئدل".[24]

ومن قال: وزنه " فِئْعُلان " عَدّهُ ثلاثيا من " ندل " أصوله النون والدّال واللّام. والهمزة والألف والنون الأخيرة زوائد فهو ثلاثي مزيد، وقد صنفه صاحب القاموس المحيط في باب اللام فصل النون. مادة " ندل"[25].

وهكذا يظهر هنا أيضا أنّ الاختلاف في الأصلي والزائد لا في الصيغة المجردة أي المستوى النظري والصورة السمعية أي مستوى الاستعمال.

والمثال الأخير " طاغوت " مَن قال: إنّ وزنه " فَاعَلُوت " رأى أنّه في الأصل " طاغيوت" الطاء والغين والياء أصول والألف والواو والتاء زوائد، فهو ثلاثي مزيد بثلاثة أحرف ولو وزنوه باعتماد الصورة السمعية لقالوا: " فاعوت" ليعبروا عن حذف لام الكلمة وهي الياء، وزيادة التاء بالإضافة إلى الألف والواو.

وفاعول التي رآها الباحث صورة سمعية لصيغة " فاعلوت " لا تفي بالغرض أبدًا.

ومن رأى أنه على وزن " فعلوت " رأى انّ أصله: " طغيوت " أو " طغووت " الطاء والغين والياء أو الواو أصول والواو والتاء زائدتان، وقلب إلى " فلعوت " ولو وزنوه باعتماد الصورة السمعية لقالوا " فلْعوت " ليعتبروا عن أصالة الألف التي هي مقلوبة عن ياء أو واو، وليعبروا عن زيادة التاء بالإضافة إلى الواو كما هو معروف و "فاعول" إذا اعتمدناها صورة سمعية كما قال الباحث توهم بزيادة الألف وأصالة التاء .

ومن قال إنه على وزن " فاعول " رأى أنّ التاء مبدلة من الواو لأن أصله " طاغوُو " فالطاء والغين والتاء أصول والألف والواو زائدتان والوزن سواء أكان على المستوى النظري أم على مستوى الاستعمال على حدّ تعبير الباحث يبقى في هذه الحالة " فاعول "، ومرّة أخرى يظهر أنّ الاختلاف في الوزن مرّده إلى الاختلاف في تصور الأصلي والزائد لا في اعتماد المستوى النظري المجرد ومستوى الاستعمال.

وإذا سلّمنا باعتماد المستويين المذكورين في التفرقة بين الوزن والصيغة، فما الذي يجعل المصطلح " صيغة" أقرب إلى المستوى النظري؟ وما الذي يجعل المصطلح " وزن " أقرب إلى مستوى الاستعمال؟ وما وجه الاستدلال في حكمه على " الصيغة " بأنها " آلة لِقيْس العناصر الأصلية والزائدة بدليل أنه قيل: إن طاغوت في الأمثلة السابقة هي على فاعلوت لأن أصلها طاغيوت ونئدلان على فعللان[26]

وما وجه الاستدلال في حكمه على الوزن بأنه " آلة لضبط إيقاع المفردة في صورتها السمعية بدليل أن " بُلْبُل " و" عكوّك " على سبيل المثال حيكتا على " فُعْفُع " و " فَعَلُّع " [27] ألا يمكن أنْ يكون العكس، فنقول: إنَ الوزن هو الدّال على المستوى النظري وهو الذي نقيس به العناصر الأصلية والزائدة بدليل إنّ طاغوت على فعلوت ونقول: إنّ الصيغة آلة لضبط إيقاع المفردة في صورتها السمعية بدليل أنّ " بُلْبُل " و " عكوّك " حيكتا على " فُعْفع " ; " فعلّع " ويستقيم الكلام ؟.

نعم لا ينكر أحد وجود المستوى النظري والمستوى الاستعمالي، والوضع والاستعمال معلومان في الفكر النحوي العربي، لكن أعتقد أن كل ما قدمهُ الباحث لا يقف دليلاً على أنّ " الصيغة " هي الأصل المفترض، و " الوزن " هو ما يظهر على السطح في مستوى الاستعمال.

وكذلك ذهب إلى هذا القول صاحب " الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم"[28] لكنه لم يزد على ما جاء في اللغة العربية معناها ومبناها " ولم يبين الباحث سبب تبنّيه هذا الرأي.

ومن الباحثين من له رأيٌ آخر فصاحب " الوحدات الصرفية " لم يفرّق بين المصطلحين وجاء عنه في المعنى الوظيفي للصيغة وهي " بهذا المعنى تطلق عليها اصطلاحات عدة في الدراسات الصرفية فهم يسمونها أحيانا البناء أو البنية، وأحيانا أخرى الوزن أو الزّنة وأيّاً ما يكون الاصطلاح المطلق عليها فإنّ المقصود منها هو مجموعة الحركات والسكنات التي ترد في نظام مرتب متصف بالثبات في جميع المواد اللغوية التي تتحقق فيها دلالة هذا القالب الوظيفية "[29] وحاول " الكرملي " التفريق بين الوزن والصيغة أمناً لِلَّبْس فقال: " نريد بأوزان العربية أو موازينها أبواب الأفعال من ثلاثية ومزيد فيها، ونريد بصيغتها أوزان الأسماء من مشتقة وغير مشتقة وميزنا بين اللفظين والمعنيين أمناً للبس، وإلاّ فلا فرق بينهما "[30]

وإلى مثل هذا ذهب صبحي الصالح عندما قال: " أدنى ما يتفق عليه العلماء أنّ لكل اسم صيغة وأنّ لكل فعل وزناً وأنّ من الأبنية ما تشترك صياغته بين الأسماء والأفعال "[31]

ولا يبعد هذا القول من الصواب إذا اعتبرنا أصالة الفعل في التصريف وإنما حُمل الاسم على الفعل في ذلك.[32]

ويرى أحمد المتوكل أنّ تماثل الوزن والصيغة يجب أن لا يحجب عنّا الفرق الواضح بين مفهوم الوزن ومفهوم الصيغة فهما مفهومان مختلفان لا يسوغ الخلط بينهما فالوزن ينتمي إلى نسق القواعد الاشتقاقية، قواعد تكوين المفردات، في حين تنتمي الصيغة إلى القواعد الصرفية من نسق قواعد التعبير، فنفس البناء (فَعَل) وزن باعتبار الصورة المجرّدة، وصيغة باعتبار التحقق الصرفي.[33]

ويفهم من هذا أنّ موقف المتوكل يعاكس تماماً موقف تمام حسان ومَن تبعه، فالوزن هو الصورة المجردة والصيغة هي الصورة المحققة.

ونقل محمد شندول موقفا مماثلا عن عدد من الباحثين بالجامعة التونسية في جلسات علمية وحوارية وهو " أن الوزن هو الشكل المجرد للصيغة، والصيغة هي الشكل مع المحتوى أي بنية الكلمة من حيث هي شكل مجرد أُدمجت فيه العناصر الصوتية ".[34]

وأعتقد أن هذا أقرب بل ربّما هو المطابق لما هو مستعمل في التراث النحوي العربي يؤيد هذا ما استخلصه أحد الباحثين من أقوال مجموعة من النحاة القدماء وهو أنّ (فَعَل) مثلاً لها جانب وزني يتحقق بنظم الحروف وترتيبها على نحو معين وهو في هذه الحالة: (فَعَلَ) وليس (فَعُلَ) أو (فَعِلَ)، وجانب صيغي يُعبّر عنه بالوزن وبالمادة المعجمية.[35]

وهذا ما أرجحه فالوزن يستعمل في مجال القيس النظري لمعرفة الأصول والزوائد وتغيراتهما بالحركات المعينة والسكون فالوزن تنبني على مثاله كلمة مما يدخله التصريف أو نقيس به كلمة مما يدخله التصريف، " والصيغة هي الهيئة التي تكون عليها الكلمة " [36]، فهي تمثل الوزن محمَّلاً بالمادة المعجمية.

وعندما يتحقق الوزن بصورة مطردة في حكم من الأحكام مهما تغيرت المادة التي تنضوي تحته ويصير وزناً محفوظا يقاس عليه. يطلق عليه أيضاً صيغة والمقصود ما يصاغ على هذا الوزن فيقال صيغة الماضي وصيغة اسم الفاعل وصيغة اسم المفعول وهكذا مع التعجب والتصغير وغيرهما. ولعله من هنا وقع التداخل بين المصطلحين.

خاتمة:

بعد تتبع جانب من استعمالات القدماء لمفهومي الوزن والصيغة وتوظيفهما، وتتبع بعض مقولات المحدثين التي أرادوا من خلالها إيجاد فوارق تزيل الالتباس الواقع بين المصطلحين، وتجعلهما في صورة أكثر تحديداً، يمكن تسجيل الملاحظات والنتائج التالية:

لم يصرح النحاة بِحَدٍّ يضبط المفهومين(مفهوم الوزن ومفهوم الصيغة) على غرار بقية المفاهيم لانشغالهم بضبط الإجراءات التي توظف فيها المفاهيم. وهو ما جعل الحدود الفاصلة بين المفهومين لا تظهر جليا.

كان القدماء على وعي بمفهوم الصيغة والوزن على الرغم من عدم تحديد الصفات المميزة لكل منهما.

التبادل في استعمال المصطلحين لا يدل على اضطراب في الاستعمال بقدر ما يكشف عن جانب من منهجهم في الدراسة اللغوية.

نادى بعض المحدثين بضرورة الفصل بين المفهومين واعتبروا النحاة لم يفرقوا بينهما ورأوا أنّ الصيغة تحدد المبنى الصرفي في حين يتكفل الميزان بالمبنى الصوتي، لكن عند التطبيق ظهرت ثغرات كثيرة.

ورأى آخرون نقيض هذا الرأي فاعتبروا الوزن هو الشكل المجرد للمفردة في حين تمثل الصيغة الشكل مع المحتوى وهذا أقرب إلى الصواب لمماثلته لاستعمالات النحاة.

وما أدعو إليه بعد هذا التتبع هو أن يستعمل الوزن في الدراسة النظرية للمفردة كما استعمله القدماء.

وتعتبر الصيغة هي الوزن محملا بالمادة المعجمية على أن يفهم التبادل بين المفهومين في الاستعمال من السياق.

هوامش وإحالات المقال

[1]عبد الرحمان الحاج صالح- منطق العرب في علوم اللسان- موفم للنشر- الجزائر د/ط، 2012- ص:122.

[2]المبرد- المقتضب- تح:حسن حمد - دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- 1999- ص143

[3]ابن جني- المنصف شرح كتاب التصريف- تح: محمد عبد القادر أحمد عطا- دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط2- 2014- ص74

[4]- تمام حسان – اللغة العربية معناها و مبناها – عالم الكتب- القاهرة – ط6 – 2009 – ص145.

[5]-المرجع نفسه– ص145 .

[6]- المرجع نفسه – ص 145.

* نقل الاستراباذي عن الجرجاني في المبدل عن الحرف الأصلي قوله: " يجوز أن يعبّر عنه بالبدل، فيقال في "قال" إنه على وزن " فال ".

ينظر: الاستراباذي- شرح شافية ابن الحاجب- تح: محمد نور الحسن وزميليه- دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان- ط1- 2005- ج1، ص18.

[7]- ينظر: محمد سعيد صالح ربيع الغامدي- الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته- مجلة التراث العربي دمشق، سوريا-العدد 117 و118 - السنة:2010 –ص352.

[8]-ينظر: تمّام حسان- اللغة العربية معناها ومبناها- مرجع سابق- ص147.

[9]- المرجع نفسه- ص149.

[10]- المرجع نفسه- ص 149.

[11]-المرجع نفسه- ص149- هامش:2.

[12]- ينظر: تمّام حسان- الخلاصة النحوية- عالم الكتب- القاهرة- ط3- 2009- ص8.

[13]-المرجع نفسه- ص43.

[14]- المرجع نفسه -ص 51 .

[15]- المرجع نفسه – ص 64

[16] ينظر: محمد شندول- الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة- مركز النشر الجامعي- تونس- د/ط- 2015- ص68.

[17]- ينظر: محمد شندول- المرجع السابق ص68.

[18]- محمد شندول- المرجع السابق ص 68. الهامش (1)

[19] ابن القطاع الصقلي- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر – تح:أحمد محمد عبد الدايم- دار الكتب المصرية –ط 1999- ص109.

[20] أبو حيان- ارتشاف الضرب من لسان العرب- تح: رجب عثمان محمد-مكتبة الخانجي –القاهرة،مصر – ط1، 1998-ج1- ص29.

[21]ينظر: السيوطي- المزهر في علوم اللغة و أنواعها- تح: محمد جاد المولى وآخرين – المكتبة العصرية ،بيروت- ط1-2004 - ج2- ص8.

[22]ابن منظور- لسان العرب-دار صادر،بيروت –ط6، 2008- ج10- ص143.

[23]ابن القطاع- المصدر السابق-ص124.

[24]الفيروز أبادي- المصدر السابق- ج4- ص53

[25]المصدر نفسه- ج4- ص56.

[26]محمد شندول- المرجع السابق- ص69.

[27]المرجع نفسه- ص68.

[28]ينظر: عبد الحميد هنداوي- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم- المكتبة العصرية- بيروت- لبنان- د/ط- 2008-ص26.

[29]أحمد عبد العظيم عبد الغني- الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة العربية- مكتبة الآداب- القاهرة- د/ط- 2016- ص274.

[30]الكِرملي أنستاس ماري- نشوء اللغة العربية ونموها واكتهالها- المطبعة المصرية- مصر- ط -1938- ص113.

[31]دراسات في فقه اللغة- صبحي الصالح- دار العلم للملايين- لبنان- ط18- 2007- ص332.

[32]ينظر: ابن جماعة- حاشية على شرح الجابردي لشافية ابن الحاجب- مطبوع ضمن: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط- تح: محمد عبد السلام شاهين- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- 2014- ج1- ص141.

[33]ينظر: أحمد المتوكل- قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي- دار الأمان- المغرب- ط 1996- ص18،23.

[34]محمد شندول- مرجع سابق- ص72.

[35]ينظر: محمد الصَّحبي البعزاوي- الصيغ الصرفية بين النحو واللسانيات- دار نُهى للطباعة- تونس- ط1- 2014- ص52 وينظر أيضًا ص47 و57.

[36]محمد إبراهيم عبادة- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية- مكتبة الآداب- ط1- 2011- ص185.

المصادر والمراجع:

1- أحمد عبد العظيم عبد الغني- الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة – مكتبة الآداب -القاهرة- د/ط- 2016.

2- أحمد المتوكل – قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية- بنية المكونات أو التمثيل الصرفي التركيبي- دار الأمان – المغرب- د/ط- 1996.

3-ابن جماعة- حاشية على شرح الجاربردي لشرح ابن الحاجب مطبوع ضمن: مجموعة الشافية في علمي التصريف والخط- تح: محمد عبد السلام شاهين- دار الكتب العلمية- بيروت – ط1- 2014.

4- ابن جنّي- المنصف شرح كتاب التصريف – تح: محمد عبد القادر أحمد عطا – دار الكتب العلمية – بيروت- ط2- 2014.

5- ابن عطية الأندلسي- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز- تح: هاني الحاج- دار التوفيقية للتراث – القاهرة- د/ط- 2001.

6- ابن القطاع الصقلي- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر – تح: أحمد محمد عبد الدايم – دار الكتب المصرية- د/ط- 1999.

7- ابن منظور- لسان العرب – دار صادر- بيروت- ط6- 2008.

8- أبو حيان الأندلسي- ارتشاف الضرب من لسان العرب- تح: رجب عثمان محمد- مكتبة الخانجي- القاهرة- ط1 -1888.

9- تمام حسّان- الخلاصة النحوية- عالم الكتب- القاهرة- ط3- 2008.

10- تمام حسّان- اللغة العربية معناها ومبناها- عالم الكتب- القاهرة- ط6- 2009.

11- الخليل بن أحمد الفراهيدي- كتاب العين- تح: مهدي المحزومي و إبراهيم السمرائي- منشورات وزارة الثقافة والإعلام- العراق- د/ط- د/ت.

12- الاستراباذي رضي الدين- شرح شافية ابن الحاجب- تح: محمد نور الحسن وآخرين- دار إحياء التراث العربي- لبنان- ط1- 2005.

13- السيوطي- المزهر في علوم اللغة و أنواعها- تح: محمد جاد المولى وآخرين- المكتبة العصرية- بيروت- ط1-2004.

14- صبحي الصالح- دراسات في فقه اللغة- دار العلم للملايين- لبنان- ط18- 2007.

15- عبد الحميد هنداوي- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم- المكتبة العصرية- بيروت- د/ط- 2008.

16- عبد الرحمان الحاج صالح- منطق العرب في علوم اللسان- موفم للنشر- الجزائر- د/ط- 2012.

17-العكبري أبو البقاء- التبيان في إعراب القرآن- تح: علي محمد البجاوي- دار الجيل- بيروت- ط2- 1987.

18- الفيروزابادي- القاموس المحيط- دار الفكر- بيروت- د/ط- 1983.

19- الكِرملي أنستاس ماري- نشوء اللغة العربية ونموّها واكتهالها- المطبعة العصرية- مصر- ط1938.

20- المبرد- المقتضب- تح: حسن حمد- دار الكتب العلمية- بيروت- ط1- 1999.

21- محمد إبراهيم عبادة- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض- مكتبة الآداب- القاهرة- ط1- 2011.

22- محمد شندول- الصرف العربي بين المقاربات اللغوية القديمة والمقاربات اللسانية الحديثة- مركز النشر الجامعي- تونس- د/ط- 2015.

23- محمد الصّبحي البعزاوي- الصيغ الصرفية بين النحو واللسانيات- دار نهر للطباعة- تونس- ط1- 2014.

المقالات:

24- محمد سعيد صالح ربيع الغامدي- الدرس الصرفي العربي طبيعته وإشكالاته- مجلة التراث العربي– دمشق، سوريا- العدد: 117و118 - السنة 2010 .